اقتصاد

ارتفاع صاروخي لتذاكر السفر من لبنان

بيروت ـ **إنديرا الشوفي**

يتصاعد العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 23 سبتمبر/ أيلول الماضي، ويتزايد معه عدد اللبنانيين الساعين إلى المغادرة. وفيما يستمر مطار رفيق الحريري الدولي بالعمل بقرار من وزير النقل والأشغال على حمية، إلا أن نشاطه وصل إلى حدوده الدنيا، بعدما توقفت كل شركات الطيران عن تسيير رحلاتها من مطار بيروت وإليه، لتقتصر الرحلات على شركة طيران الشرق الأوسط (ميدل إيست، الناقل الوطني)، التي زادت عدد رحلاتها بهدف تلبية الطلب الكبير على السفر.

إلا أن المغادرين يواجهون صعوبات قاسية. أسعار التذاكر حلقت إلى مستويات قياسية، في حين لا تتوافر المقاعد بسهولة، بل أكد مصدر في شركة طيران الشرق الأوسط لـ«العربي الجديد» أن حركة المغادرة كثيفة جداً، بارتفاع تجاوز 100%، في حين أن نسبة الوافدين لا تتخطى 20%. وأكد المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن حجوزات المغادرة ممتلئة لغاية 18 من الشهر الحالي، وسط طلب على المغادرة بأقصى سرعة تخوفاً من إغلاق المطار. وقال أحد الموظفين في مكتب للسياحة والسفر في بيروت لـ«العربي الجديد» إن هناك بعض شركات السفر تحتكر التذاكر وتبيعها بأسعار خيالية لاحقاً، في حين تؤجل شركات أخرى رحلات محددة سابقاً، بهدف جعل المسافرين يدفعون مبالغ أكبر، مضيفاً أن التذاكر تباع في السوق السوداء. وأوضح أن بعض المكاتب يشتري التذاكر ويحتفظ بها لبيعها بأسعار مرتفعة جداً، وقال إنه في الأيام العادية لا يتعدى سعر تذكرة السفر من بيروت إلى إسطنبول 300 دولار، لكن اليوم تجاوز سعر التذكرة 1000 دولار. وأفادت إحدى المسافرات، التي فضلت عدم ذكر اسمها، أن تذكرة الطيران من بيروت إلى جورجيا تخطت 1100 دولار عبر طيران دبي، التي ألغت الرحلة بعد ذلك، ما دفعها إلى حجز تذكرة طيران عبر «طيران الشرق الأوسط» إلى إسطنبول، ومن ثم إلى جورجيا، لعدم وجود طيران مباشر عبر «طيران الشرق الأوسط» ما زاد التكلفة عليها. وفي سياق متصل، قال نقيب مكاتب السفريات في لبنان، جان عبود، إن أسعار تذاكر «طيران الشرق الأوسط» لم تتغير، بل التكلفة ارتفعت بسبب العرض والطلب، وأنه قبل هذه الأحداث كان هناك 65 شركة طيران عاملة من مطار بيروت، بينما اليوم تقتصر الرحلات على «طيران الشرق الأوسط» فقط، بعدما توقف معظم شركات الطيران عن التحليق من لبنان وإليه منذ 20 يوليو/ تموز 2024، والبعض الآخر توقف مع بداية العدوان على ضاحية بيروت الجنوبية في 23 سبتمبر/ أيلول.

علاوة على ما سبق، شدد عبود على أن «الاتهامات باحتكار التذاكر وبيعها بأسعار خيالية غير صحيحة»، مؤكداً أنّ الأسعار تكون على تكلفة الطيران ذهاباً وإياباً، وما يحدث اليوم أن الطائرة تذهب مليئة بالركاب، لكنها تعود فارغة ما يدفع شركات التأمين لرفع التكلفة». بدوره، قال مصدر مسؤول في «طيران الشرق الأوسط» لـ«العربي الجديد» إن أسعار التذاكر لم ترتفع بل بقيت الأسعار ذاتها كما في الصيف، لكن الشركة كانت تقوم بتخفيض الأسعار في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من كل عام، بعد انتهاء العطلة الصيفية، ولكن بسبب الأوضاع الراهنة بقيت الأسعار على حالها. وفي سياق آخر، أشارت نائبة رئيس جمعية حماية المستهلك، ندى نعمة، إلى أن «البلد في حالة حرب، وشركة طيران الشرق الأوسط هي الوحيدة التي تنقل رحلات من بيروت وإليها حالياً، بالتالي هناك طلب كبير على الشركة مقابل عرض قليل».

ازدهار السوق السياحية في الصين

شهدت الصين ازدهارا قويا في سوقها السياحية خلال عطلة العيد الوطني التي استمرت أسبوعا. فبينما كانت المشاعر الوطنية حاضرة برزت السياحة الثقافية واتجاهات السفر الجديدة مثل رحلات البلدات الصغيرة بما هي اتجاهات محددة للعطلات طوال عام 2024، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وأظهرت نتائج بيانات رسمية سفر نحو 900 مليون شخص عبر المناطق في البلاد خلال الأيام الثلاثة الأولى من العطلة التي بدأت في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، فيما توقعت وزارة النقل أن يصل العدد الإجمالي للمسافرين عبر المناطق خلال العطلة إلى 1,94 مليار مسافر، بمتوسط 277 مليون مسافر يوميا، بزيادة 0,7% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

(Getty)

لقطات

تراجع القيمة السوقية لبورصة فلسطين

تراجعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة 22,4%، بعد مرور عام من حرب الإبادة على غزة. جاء ذلك، وفق مسح أجرته وكالة الأناضول استناداً على البيانات التاريخية لبورصة فلسطين. وأغلقت بورصة فلسطين على قيمة سوقية بـ 3,9 مليارات دولار بنهاية جلسة 6 أكتوبر الجاري، نزولاً من 5,02 مليارات دولار في نهاية جلسة 4 أكتوبر 2023، وهي آخر جلسة تداول قبل عملية طوفان الأقصى. وتتألف البورصة من 49 شركة مدرجة تنشط في 5 قطاعات رئيسة، هي: البنوك والخدمات المالية، التأمين، الاستثمار، الصناعة، الخدمات.

هبوط مؤشر مديري المشتريات القطري

تراجع مؤشر مديري المشتريات القطري، الذي يقيس أداء شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة، خلال سبتمبر/ أيلول المنصرم إلى 51,7 نقطة، مقابل 53,1 نقطة خلال أغسطس/آب الماضي، وبما يعادل 0,97%. وأوضح الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال، يوسف محمد الجيدة، في بيان الأحد، أن نتائج الدراسة أشارت إلى مجموعة من التطورات الإيجابية لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر، وعزا التوقف المؤقت في نمو إجمالي الإنتاج بشكل رئيسي إلى قطاع الإنشاءات، مع استمرار النمو في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات وغيرها.

مصر ترفض مطالب مراقبة الصندوق السيادي

وافق مجلس النواب المصري على مجموعة مواد مشروع قانون حكومي يقضي بنقل تبعية صندوق مصر السيادي إلى مجلس الوزراء، فيما رفضت الحكومة مطالبة بعض أعضاء البرلمان الرقابة على موارد الصندوق. واقتصر المشروع على مادة وحيدة تمنح رئيس الوزراء السلطة التقديرية في تحديد الوزير المختص في مجال تطبيق أحكام القانون. وأعطت المادة الصلاحية لوزراء المالية والاستثمار والتعاون الدولي والتخطيط لتشكيل الجمعية العمومية للصندوق، بالإضافة إلى أحد نائبي محافظ البنك المركزي، وسبعة أعضاء من ذوي الخبرة.

التوترات تخفض رحلات الطيران في الأردن... وإجراءات تحوطية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تمر حركة الطيران في الأردن بحالة من القلق إزاء تطورات الأوضاع في المنطقة والقصف الصاروخي الإيراني على إسرائيل الذي تسبب في توقف الملاحة الجوية في الأجواء الأردنية عدة مرات، ما أدى إلى ازدحام في مطار الملكة علياء الدولي جنوب العاصمة عمّان وتأخر الرحلات وترتيب أعباء مالية كبيرة على الشركات والمرافق المختلفة. كما يتابع المسافرون وشركات الطيران احتمالات رد اسرائيلي على القصف الصاروخي الإيراني الذي سيتسبب في إغلاقات جديدة للأجواء الأردنية ولفترة يتوقع أن تكون أطول من الفترة السابقة. وأعلنت خطوط جوية مثل الإمارات وتركيا تعليق رحلاتها من الأردن وإليها إضافة إلى وجهات أخرى عدة أيام بانتظار تطورات الفترة المقبلة وتصاعد التوتر بين إيران والاحتلال الإسرائيلي.

هيئة تنظيم الطيران المدني الأردنية أعلنت مساء الخميس الماضي أن 340 طائرة عبرت وهبطت وغادرت أجواء الأردن يوم الأربعاء الماضي مسجلة انخفاضا بقرابة 22% عن المعدل الطبيعي وذلك على خلفية ارتفاع التوترات في المنطقة. وقال رئيس هيئة تنظيم الطيران المدني الأردنية، هيثم مستو، في تصريحات صحافية إن أجواء الأردن آمنة وإن هنالك عمليات تقييم مستمر لا يتوقف مع وجود إجراءات تحوطية في حالة وجود زيادة في المخاطر يتم اتخاذ قرار للإبقاء على سلامة الطيران. وبين رئيس الهيئة أن بعض شركات الطيران خلال الأيام الماضية اتخذت قرارات بتعليق مؤقت لرحلاتها إلى دول عدة في المنطقة وبينها الأردن، على خلفية زيادة التوترات في المنطقة. لكنه قال إن غالبية هذه الشركات أعادت التشغيل المنتظم لرحلاتها إلى عمّان، والشركات الأخرى تعود تباعا، وفي ذات الوقت قد تتغير المعطيات في المنطقة وتعود هذه الشركات لاتخاذ قرارات أخرى. وحسب مراقبين، يتوقع أن ترتفع أسعار تذاكر الطيران بسبب التوترات الإقليمية وقلة العرض بسبب احجام شركات الطيران. وأعادت شركات طيران جدولة رحلات الطيران من دول المنطقة وإليها بسبب إلغاء وتأخير العديد من الرحلات الجوية فيما تشهد بعض الخطوط الجوية إقبالا كبيرا منذ أسبوع نظراً لارتفاع عدد المسافرين من بعض البلدان إلى أخرى مجاورة تحسباً لأي تطورات واحتمال توسع دائرة الحرب لتكون شاملة.

عام على محرقة غزة

مصطفى عبد السلام

الجميع تألم بشدة خلال العام الأول من حرب الإبادة التي يشنها مغول وتتار العصر بلا هوادة على غزة، وبعدها امتدت إلى الضفة ولبنان، وإذا كانت قوات الاحتلال قد أعادت القطاع إلى العصور الوسطى واقتصاده إلى نقطة الصفر، وحولته إلى كومة من الركام ومكان غير صالح للحياة والمعيشة، فإن خسائر إسرائيل الاقتصادية لا تقل عن خسائر القطاع المحتل، بل تفوقها كثيراً من حيث القيمة والتأثير والسمعة. وإذا لم يكن لدى غزة الكثير من الثروات لتخسرها، فإن إسرائيل خسرت الكثير، هيبتها وأسطورة تفوقها، حيث سقط جيشها الذي لا يقهر وفق مزاعمهم في ظرف ساعات يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وفقدت جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية من كل دول العالم، وتهاوت مقولة أنها المكان الوحيد الآمن للأموال والثروات في منطقة الشرق الأوسط المليء بكل أنواع المخاطر، سواء كانت سياسية أو جيوسياسية واقتصادية واجتماعية، وأنها الرقم الأول في مجال صناعة التقنية داخل المنطقة، وأنها استطاعت إدخال معظم الحكومات العربية إلى حظيرة التطبيع، وإبرام صفقات بعشرات المليارات من الدولارات واتفاقات اقتصادية واستثمارية طويلة الأجل. في غزة كان عام من حرب الإبادة كفيلاً بتدمير كل شيء، فهناك ما يزيد عن مليوني فلسطيني، فقدوا بيوتهم ومصادر دخلهم، وجرى تدمير ما يزيد عن 70% من المباني المدنية والمنشآت، وتوقفت عجلات الإنتاج وانهارت كل الأنشطة، ودمر الاحتلال المنازل والبنية التحتية والمرافق الخدماتية، وتحولت أراضي الزراعة إلى مخيمات تضم مئات الآلاف من النازحين، وتفشى الفقر والبطالة، وانكمش الاقتصاد 80% خلال 2024. وخلفت الغارات الإسرائيلية أكثر من 42 مليون طن من الحطام. والنتيجة خسائر مالية تجاوزت 35 مليار دولار، إلى جانب مليارات، خسائر غير مباشرة، بسبب فقدان أهالي غزة فرص العمل، وتوقف أنشطة التصدير والمعابر، وحاجة الاقتصاد إلى سبعة عقود للتعافي.

على الجانب الآخر كانت إسرائيل تتألم بشدة في صمت، حيث فقدت سمعتها المالية وتصنيفها المرتفع وجزءاً من احتياطياتها التي استخدمتها للدفاع عن عملتها، وتكبدت 100 مليار دولار خسائر مباشرة عن تكاليف الحرب وغيرها، وتعاملت معها وكالات التصنيف العالمية على أنها دولة نامية هشة اقتصادياً ومالياً، وتعاني من عجز حاد في الموازنة ومستقبل غامض ومخاطر عالية وتضخم مرتفع ومعدلات نمو متدنية، وحالة عدم يقين تهدد الاستثمارات، كما عانى الإسرائيليون من قفزات في الأسعار والإيجارات والضرائب وتكاليف المعيشة.

مال وناس

الأعياد اليهودية تغرق أسواق غزة في موجة غلاء جديدة

مع دخول العدوان الإسرائيلي عامه الثاني، تدخل اسواق غزة في موجة غلاء جديدة تنهك المواطنين، بعد ان شدّد الاحتلال حصاره بذريعة الاعياد اليهودية

غزة ـ **علاء الحلو**

تشهد أسواق قطاع غزة موجة جديدة من الارتفاع الجنوني في الأسعار طاولت مختلف السلع والخدمات الأساسية، بفعل الإغلاق الإسرائيلي للمعابر نتيجة التضييقات والأعياد اليهودية إضافة إلى منع دخول مختلف أصناف البضائع والمساعدات الإنسانية الأمر الذي تسبب باختفاء العديد منها من الأسواق. ويتسبب العدوان الإسرائيلي بشح في مختلف البضائع والاحتياجات الأساسية للمواطنين، بسبب المنع التام لدخول الشاحنات المحملة بالبضائع التجارية منذ بداية الحرب، وتشديد ذلك المنع بعد السيطرة الكاملة على معبر رفح بداية شهر مايو/ أيار الماضي.

وتتصاعد أزمة المنع الإسرائيلي لدخول البضائع والمساعدات الإنسانية والمستهلكات الأساسية كالمواد الغذائية والماء والغذاء والدواء يوما تلو الآخر، فيما تشكل الأعياد اليهودية ذريعة إضافية لزيادة الخناق على القطاع جراء الطوق الشامل الذي تفرضه على جميع المعابر المغلقة أصلاً. ويساهم شح البضائع في الأسواق في مواصلة صعود الأسعار إلى مستويات ونسب غير مسبوقة، وصلت في العديد من الأصناف إلى أكثر من 200% مقارنة بأسعارها الطبيعية، في الوقت الذي يعاني فيه الفلسطينيون من أوضاع مادية واقتصادية غاية في السوء بفعل تدمير بيوتهم وتهجيرهم قسرا خارج مناطقهم السكنية، تزامنًا مع فقدان مصادر دخلهم أو عدم انتظام حصولهم على رواتبهم ومستحقاتهم المالية.

ويساهم إغلاق البنوك في سلوك الفلسطينيين في غزة طرقاً «التفافية» لصرف أموالهم ومدخراتهم، مقابل نسب فائدة تتجاوز في بعض الأحيان ربع المبالغ المطلوب صرفها. ويوضح الفلسطيني صهيب أبو ندى وهو نازح من أبراج الكرامة شمالي مدينة غزة نحو مدينة دير البلح وسط القطاع أنه يعاني كثيرا للحصول على متطلبات أسرته في ظل حالة النقص الشديد في مختلف المعروضات، ويقول «خرجت من الخيمة لشراء مستلزمات وجبة الغذاء ولاصق شفاف لترميم خيمتي البلاستيكية، إلا أنني لم أجد معظم طلباتي، وفوجئت بالأسعار المرتفعة (..) نحن في بورصة أسعار لا تتوقف عن الارتفاع بشكل متواصل». وبلغت أبو ندى لـ «العربي الجديد» إلى حالة التخبط الدائم داخل الأسواق بفعل عدم انتظام دخول البضائع، الأمر الذي يدفع العديد من التجار إلى احتكار واستغلال الكميات القليلة المعروضة ورفع أسعارها بشكل غير مسبوق، دون مراعاة الأوضاع العامة للمواطنين الذين تعرضوا لخسارة بيوتهم وممتلكاتهم وأثرت بشكل كبير على قدراتهم المادية والشرائية.

وتسبب الإغلاق المتواصل للمعابر ومنع دخول المواد الأساسية ومن بينها غاز الطهي بتفاقم حدة الأزمة، من خلال تأثيرها المباشر على المخابز التي أوصت أبوابها في وجه النازحين الذين يعتمدون عليها بشكل أساسي في الحصول على الخبز، خاصة في ظل عدم امتلاكهم لمقومات صناعة الخبز داخل مراكز ومدارس ومخيمات اللجوء. ويقول الفلسطيني وحيد أبو دية والذي وقف في طابور طويل أمام أحد المخابز التي تصنع الخبز البلدي إن الأزمات التي تواجه النازحين تتفاقم يوما بعد الآخر، وقد باتت تمس احتياجاتهم الأساسية، المتعلقة في الغذاء والمتطلبات الشخصية والمعيشية اليومية، جراء الشح الشديد في البضائع بسبب اغلاق الاحتلال الإسرائيلي الدائم للمعابر بهدف زيادة التضييق على الفلسطينيين. وبلغت أبو دية لـ «العربي الجديد» إلى الهاجس الجديد والمتمثل في إغلاق المخابز جراء نفاد غاز الطهي، ويقول: «المخبز الذي نقف امامه قام بمضاعفة سعر ربطة الخبز بسبب حصوله على الغاز بكمية محدودة وبسعر مضاعف، وسيغلق أبوابه بعد نفاد الكمية، ما يزيد من تعقيد الواقع المعقد أصلا بفعل تواصل العدوان». ويوضح أبو دية ان جولة واحدة داخل الأسواق كفيلة بتوضيح حالة التضارب والعشوائية وعدم الاستقرار، سواء في توافر أو نفاد البضائع أو في الأسعار المختلفة على مدار الدقيقة، مبينا أن الأوضاع الاقتصادية المتردية المترافقة مع ارتفاع الأسعار لا تمكن الفلسطينيين من تخزين المواد الأساسية بكميات كافية.

بائع في سوق بدير البلح وسط القطاع يوم 9 إبريل 2024 (فرانس برس)

1,050

وصلت خسائر القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه الفلسطينيون في غزة بشكل رئيسي لتوفير الغذاء لأكثر من 2,4 مليون انسان يعيشون في جميع المحافظات إلى ما يقارب 1,050 مليار دولار، حسب مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، اسماعيل الثوابتة.

في الإطار، يبين الخبير الاقتصادي أحمد أبو قمر، أن مجموعة من الأسباب أدت إلى الارتفاع الكبير في أسعار البضائع والمواد الأساسية داخل الأسواق، ومن أبرزها الإغلاق الإسرائيلي التام للمعابر، وتوقف عجلات الإنتاج وتدمير ووقف عمل المصانع، ما تسبب بشح في البضائع وتضاعف أسعارها وفق نظرية العرض والطلب. ويشير أبو قمر لـ «العربي الجديد» إلى تعمد الاحتلال تعطيش أسواق غزة عبر خفض الكميات المعروضة من السلع في الأسواق، من خلال منع دخول الشاحنات، علاوة على التحكم المستمر في دخول الشاحنات الخاصة بالمساعدات الإنسانية وفق الأهواء الإسرائيلية، الأمر الذي من شأنه زيادة عوز الفلسطينيين الذين يعانون ظروفا اقتصادية صعبة. ويبين أبو قمر أن الأسواق تعاني من حالة عدم توازن بفعل دخول البضائع الأساسية في أحسن الأحوال بنسب لا تلبي حاجة الفلسطينيين، ما يتسبب بتضاعف أسعار الكميات القليلة المعروضة بما لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين الذين أرهقتهم الحرب المتواصلة وآثارها الكارثية.

نقل

هل تقيّد أميركا دخول سفن السودان؟

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

نفت مصادر بالميناء الرئيسي في بورتسودان، شمال شرقي السودان، تحدثت لـ «العربي الجديد» تلقي إدارة الميناء إخطاراً أو قراراً من سلطة خفر السواحل الأميركي، بفرض قيود على دخول السفن السودانية للولايات المتحدة بدواعي قصور تدابير مكافحة الإرهاب في موانئها. والتزمت الجهات الرسمية بالحكومة السودانية ووزارة النقل بالصمت وعدم التعليق حول صحة القرار أو عدمه.

وفي المقابل، تناقلت وسائل إعلام داخلية وخارجية أنباء صدور تعليمات من قبل خفر السواحل الأميركي بتقييد دخول السفن السودانية للموانئ الأميركية باعتباره من البلدان التي تشهد قصوراً في تدابير مكافحة الإرهاب في موانئها. وحسب وسائل الإعلام، قالت سلطة خفر السواحل إن الموانئ السودانية فشلت في الحفاظ على تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وإن الرقابة تفتقر بها السلطات المعنية، ولفتت إلى قصور تدريبات الخطط الأمنية. وأشار القرار إلى فرض شروط للدخول على السفن القادمة من السودان بهدف حماية أميركا من قصور تدابير مكافحة الإرهاب في موانئ بعض الدول. وسمى القرار 19 دولة صنفها في قائمة منها السودان، ليبيا، سورية، اليمن، العراق، إيران، كمبوديا، جزر القمر، الكاميرون، جيبوتي، غينيا بيساو، مدغشقر، ميكرونيزيا ناورو، نيجيريا، فنزويلا. من جانبه، قال رئيس النقابة بميناء بورتسودان، عثمان طاهر لـ «العربي الجديد» إن خفر السواحل الأميركي أبدى عدداً من الملاحظات للنواحي التأمينية بالميناء، خلال زيارته للبلاد في مارس/ آذار 2023. وقال إنّ الوفد طالب المسؤولين بالميناء بتنفيذ اشتراطات أمنية عدة. وأشار طاهر إلى أن الوفد اقترح العودة في إبريل/ نيسان 2023، غير أن إدارة الميناء طالبت بتمديد أجل الزيارة لشهر سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، غير أن نشوب الحرب بالبلاد أعاق وصول الوفد في الوقت المحدد. وأكد رئيس نقابة ميناء بورتسودان عدم تلقي الميناء أي قرار رسمي من خفر السواحل بتقييد حركة دخول السفن السودانية.

وفي السياق، قال المحلل المختص بشؤون ولاية البحر الأحمر عبد القادر باكاش لـ «العربي الجديد» إن السودان طبق كافة اشتراطات المدونة البحرية الدولية. وأوضح أنّ ملاحظات خفر السواحل الأميركي بوقوع ضعف في التدابير التأمينية والوقائية في إجراءات الدخول والخروج من الميناء وتأمين البوابات، وكاميرات المراقبة ظل يبديها منذ العام 2016، وأي وفد منهم يزور ميناء بورتسودان يشير إليها. ووصف باكاش القرار بالإجرائي، لكون السودان غير مصنف من ضمن الدول الموبوءة بالقرصنة أو وجود مهددات أمنية.

وأكد قدرة الحكومة السودانية على التحكم في إجراءات الدخول والخروج من الميناء وإليه والإيفاء بالاشتراطات كافة بما فيها كاميرات المراقبة. وقال إن ميناء بورتسودان يضم عددا ضخما من العاملين، بجانب العمال المتعاملين في الأعمال غير الرسمية، ما يشكل ضغطا على العملية الأمنية في البوابات. وأوضح أن هناك الافا من عمال الشحن والتفريغ يدخلون الميناء يوميا وأغلبهم لا يملكون وثائق رسمية أو زياً معيناً يميزهم عن العاملين بالميناء وهم عمال يومية يفتقرون للثقافة الكافية للتعامل مع الإجراءات الوقائية. وأشار باكاش إلى إمكانية تدارك السودان لهذه القضية بسرعة إنفاذ التدابير الأمنية. وأشار إلى أن آخر وفد زار السودان من خفر السواحل الأميركي في مطلع مارس/ آذار 2023 قبل الحرب باقل من شهر، للوقوف على تنفيذ الموانئ السودانية مطالب التدقيق البحري الإجباري. وأشاد بتدقيق السودان للمدونة الدولية والإيفاء بالاشتراطات كافة، رغم ضيق الإمكانات وعراقيل القوانين المحلية. وشرعت هيئة الموانئ البحرية السودانية في استيفاء متطلبات الالتزام ببنود التدقيق البحري الإجباري والسعي للمصادقة على الاتفاقيات الدولية ومراجعة التشريعات والقوانين ومنظومة حماية البيئة البحرية.

سفن في ميناء بورتسودان على البحر الأحمر (Getty)

أخبار العرب

الجزائر: زيادة منح السياحة والحج والطلبة

وجّه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الحكومة برفع قيمة عدد من المنح التي تقررها الدولة لمصلحة السياح والحجاج الجزائريين وكذا المنحة الموجهة للطلبة الجامعيين، ضمن مشروع قانون الموازنة الجديد لعام 2025، والذي من المقرر أن تسلّمه الحكومة إلى البرلمان قبل البدء بمناقشته في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

وقرر تبون رفع المنحة السياحية، وفقاً لبيان نشرته الرئاسة، مساء أول من أمس، «ليستفيد منها المواطنون المسافرون إلى خارج البلاد مرة واحدة في السنة»، والتي تبلغ في الوقت الحالي أقل من 100 يورو للفرد الواحد تمنح مرة واحدة في السنة. ويقصد بالمنحة السياحية بيع البنوك العمومية للسائح الجزائري المتوجه إلى الخارج نحو 100 يورو، مقابل 15 ألف دينار جزائري فقط، بينما تعادل في السوق الموازية التي يلجأ إليها المسافرون غالبا لتعويض النقص إلى نحو 26 ألف دينار جزائري.

قطر: تحذير من موقع إلكتروني احتيالي

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بياناً عاماً حذّرت فيه المستثمرين والعموم من موقع إلكتروني احتيالي. يزعم ذلك الموقع، وفق بيان للهيئة أمس الاثنين، بأنه يقدم مجموعة من الخدمات المالية من قروض ومنتجات مصرفية واستثمارات، مع الادعاء بأنه الموقع الرسمي لشركة إي إي كيو للاستثمار، وهي شركة مرخصة في مركز قطر للمال. وتفيد هيئة التنظيم بأن ذلك الموقع، رغم ادعائه بأنه شركة قطرية، فهو لا يمتّ بأيّ صلة إلى الشركة المذكورة، أو مركز قطر للمال، أو دولة قطر. يُذكر أن شركة إي إي كيو للاستثمار غير معنية بهذا الموقع الإلكتروني، وهي من الشركات التي لا تقدّم الخدمات المالية للجمهور، كما أن الشركة مرخصة فقط من مركز قطر للمال لمزاولة أنشطة أعمال الشركات القابضة.

وتحذّر هيئة تنظيم مركز قطر للمال العموم العام من التواصل مع الأشخاص المذكورة أسماؤهم على هذا الموقع الإلكتروني بشأن أي خدمات مالية.

تقارير عربية

الكويت

سعران للوقود... ومخاوف من تدهور معيشة الوافدين

مسقط ـ **كريم رمضان**

بينما تتجه الكويت إلى زيادة أسعار الوقود على «الوافدين فقط»، حسب سعر السوق العالمي، يتباين تقييم المراقبين والخبراء للمقترح الذي تدرسه حكومة البلد الخليجي، المصنف من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، بينما يتعرض الاقتصاد لضغوط مع انخفاض أسعار النفط. عند تطبيق زيادة أسعار الوقود على تلك الفئة، من المتوقع أن يدفع المقيم الأجنبي في الكويت أو الزائر، أربعة أضعاف سعر لتر البنزين الذي يدفعه المواطن الكويتي، حسبما نقلت صحيفة القبس الكويتية، عن مصادر حكومية، ما يؤثر سلباً في الوافدين الذين يمثلون العمود الفقري لاقتصاد البلاد. يبلغ عدد سكان الكويت نحو 4,9 ملايين نسمة، أغلبهم من غير الكويتيين، بإجمالي 3,3 ملايين مقيم، و1,5 مليون كويتي، فيما توقعت الموازنة المعلنة من وزارة المالية للسنة المالية الحالية تراجع الإيرادات بنسبة 4,1% إلى 61 مليار دولار، بما فيها تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 5,4% إلى 53 مليار دولار، وحدوث عجز في الموازنة تصل قيمته إلى 19 مليار دولار. أما صندوق النقد الدولي فيتوقع انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 1,4% في العام الجاري، على الرغم من توقعه نمو القطاع غير النفطي بنسبة 2%، غير أنه سيظل دون المستوى للمتوسط بدول مجلس التعاون الخليجي.

سعر البنزين قد يتضاعف 4 مرات على المقيمين

تضخم محتمل

يؤكد الخبير الاقتصادي الكويتي، محمد رمضان، لـ «العربي الجديد»، أن تأثير مقترح زيادة أسعار الوقود على الوافدين في الكويت يتباين حسب القطاع المعني، وقد يؤدي في البداية إلى حدوث تضخم طفيف، مشدداً على ضرورة اتخاذ إجراءات مصاحبة لهذا القرار، تتمثل في تحديد أسعار العديد من المنتجات لمنع ارتفاعها بشكل غير مبرر. ويوضح رمضان أن هذا الإجراء يقتصر على الوافدين وسياراتهم الخاصة، ولا يشمل نقل البضائع، مما يجعل تأثيره محدوداً، ولذا يحذر من المبالغة الإعلامية، واستغلال بعض الجهات رفع أسعار الوقود على الوافدين، لتبرير رفع الأسعار بشكل مفرط.

ويقترح الخبير الاقتصادي الكويتي أن يكون فرض ضوابط على الأسعار لمدة عام من تاريخ تطبيق الزيادة، إذا جرى اعتمادها فعلياً، ويشدد في الوقت ذاته على أهمية فتح الباب أمام مزيد من الوافدين لتعزيز نمو الاقتصاد الكويتي، مؤكداً أن الوافدين يشكلون العمود الفقري لنمو الاقتصاد الكويتي، وبالتالي فإن زيادة أعدادهم من شأنها أن تساهم في تعزيز الأنشطة الاقتصادية بشكل عام. يلخص رمضان الإجراءات الضرورية للتعاطي مع زيادة أسعار الوقود على الوافدين في جانبين رئيسيين: الأول هو وقف زيادة الأسعار على أكبر قدر ممكن من السلع الأساسية، والثاني يتمثل في فتح المجال أمام استقدام العمالة الأجنبية قدر الإمكان، نظراً لدورها المحوري في تنمية الاقتصاد الكويتي.

ويخلص الخبير الكويتي إلى أن التعامل مع قرار زيادة أسعار الوقود على الوافدين يجب أن يجري بحكمة، مع الأخذ في الاعتبار التداعيات الاقتصادية المحتملة، وأهمية الحفاظ على التوازن بين مصالح مختلف الفئات في المجتمع الكويتي.

صعوبات التطبيق

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي، علي أحمد درويش، لـ «العربي الجديد»، إلى أن فكرة زيادة أسعار الوقود على الوافدين في الكويت ستواجه صعوبات كبيرة في التطبيق، خاصة فيما يتعلق بضبط آلية التمييز بين الوافد والمواطن، مشيراً إلى أن غالبية الوافدين يعملون لدى مواطنين أو شركات، ما قد يؤدي إلى محاولات للتحايل على هذا الإجراء، وبالتالي قد لا يكون له مردود فعلي. ويرى درويش أن اقتراح تقديم دعم للمواطن الكويتي، في حال رفع أسعار الوقود إلى المستويات العالمية المتداولة، هو أحد الحلول المطروحة، مبيناً أن الكويت أقل الدول في العالم من حيث أسعار بيع الوقود للمستهلكين، حيث تحتل المرتبة الخامسة عالمياً. ويتوقع درويش أن ينعكس رفع أسعار وقود الوافدين على المواطن الكويتي، لكنه يلفت في الوقت نفسه إلى أن إجراء كهذا قد يشكل وفراً للخزينة العامة يقارب حوالي مليار دولار.

لا مردود ضخم

مع ذلك، يرى درويش أن محصلة رفع أسعار الوقود على الوافدين لن يكون لها مردود إيجابي ضخم على الاقتصاد الكويتي، خاصة أن الكويت تعتمد بشكل أساسي على بيع النفط مصدراً رئيسياً للدخل.

ورغم أن أرقاماً تقديرية تشير إلى نمو ضئيل في الاقتصاد غير النفطي في الكويت بحدود 3% في عام 2024، فإن قيمته لا تزال قليلة وضعيفة مقارنة مع الإنتاج النفطي، حسب درويش، الذي يلفت إلى أن تطبيق زيادة أسعار الوقود للوافدين أو للمواطنين بشكل مباشر سيواجه تحديات في عملية الضبط، ولذا فإن المردود الاقتصادي لن يكون ناجحاً بنسبة كبيرة، حسب تقديره. ولذا يقترح درويش تقديم الدعم للمواطن الكويتي مواكبة مع رفع الأسعار، ويرى أن هذا النهج أكثر تأثيراً من حيث الفعالية، داعياً الحكومة الكويتية إلى مراجعة المردود الاقتصادي المتوقع لرفع أسعار الوقود على الوافدين والوفر المالي الناتج عنه.

محطة بنزين في مدينة الكويت (ياسر الزيات/فرانس برس)

اليمن

قفزة لأسعار الطماطم في تعز

تعز ـ **فخر العزب**

قفزت أسعار الطماطم بشكل قياسي في مدينة تعز جنوب غربي اليمن، حيث وصل سعر الكيلوغرام الواحد إلى 4 آلاف ريال (الدولار = 1900 ريال في مناطق الحكومة الشرعية) وهو أعلى سعر يصل إليه، ما ألقى بظلاله سلباً على المواطنين، نتيجة دخول الطماطم في تحضير غالبية الوجبات في المطبخ اليمني.

ووجدت الأسر اليمنية بديلاً في معجون الطماطم «الصلصة» في ظل ارتفاع أسعار الطماطم إلى أرقام قياسية، ما تسبب بضعف الإقبال على شرائها في ظل ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين اليمنيين الذين يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة الحرب التي تشهدها البلاد منذ ما يقرب من عشر سنوات.

وتسبب ارتفاع أسعار الطماطم في إحداث حالة من الركود لدى بائعي الفواكه والخضروات نتيجة عزوف المواطنين، كما تسبب ذلك بتوقف عدد من بائعي السحاوق بالجين (آلة يمنية يتم تحضيرها بهرس الطماطم والجبن والثوم والفلفل الأخضر والبقدونس والكزبرة وتعد الآلة الرئيسية لطبقة العمال).

صاحب محل لبيع السحاوق بالجبن، ماجد عبد الملك، قال لـ «العربي الجديد»: ارتفاع أسعار الطماطم اضطرني لإغلاق المحل على أمل أن تنخفض أسعارها من جديد، لأني أبيع السحاوق في الأيام العادية بألف ريال، لكن مع ارتفاع أسعار الطماطم بقيت أمام خيارين إما رفع السعر إلى ألفي ريال وهذا يفوق القدرة الشرائية للزبائن ومعظمهم من العمال، أو إغلاق المحل تجنباً للخسارة، إذ إن البيع بنفس السعر السابق يعني الخسارة نتيجة ارتفاع التكاليف». صاحب محل لبيع الفواكه والخضروات، علي الريمي، قال لـ «العربي الجديد» إن سعر سلة الطماطم بالجملة يبلغ ما بين 60 - 70 ألف ريال، وتحتوي على 20 كيلوغراماً ما يجعل البائع يبيع الكيلو للمستهلك بـ3500 ريال، أو بـ4000 ريال للنوع الممتاز، وهذا سعر مرتفع جداً مقارنة بالقدرة الشرائية للمواطنين». وأضاف الريمي، أنّ «هناك عوامل كثيرة أدت إلى ارتفاع سعر الطماطم، أهمها انتهاء موسمه، فضلاً عن الطماطم التي تستورد معظمها من مناطق سيطرة الحوثيين وبالتالي هناك زيادة في تكلفة النقل، ودفع ضرائب إضافية، فضلاً عن الشراء بالريال السعودي، وهناك فارق صرف إذ إن سعر الصرف في مناطق الشرعية 500 ريال يمني للريال السعودي، وفي مناطق الحوثي 140 ريالاً يمنياً للريال السعودي».

وأكد الريمي أنّ «الكثير من المزارعين في مناطق سيطرة الشرعية تحديداً في وادي الضباب يلجؤون إلى بيع محاصيلهم الزراعية في منطقة الحوبان شمال المدينة التابعة لسيطرة الحوثيين نتيجة فارق سعر الصرف، وهذا يؤثر على ارتفاع أسعاره داخل المدينة».

المهندس الزراعي نبيل عبد الرزاق قال لـ «العربي الجديد» إن «سبب الارتفاع الكبير بأسعار الطماطم هو عدم توفر ثلاجات تخزين بحيث يتم تخزينه أيام الموسم إلى الأيام التي يقل فيه الإنتاج، وهذا الأمر يحدث تلاعبا بالسوق، حيث نلاحظ أن أيام الموسم يزيد العرض بشكل كبير ويقل الطلب، ما يتسبب بانخفاض السعر، وقد يصل إلى 300 ريال للكيلو الواحد، بينما يرتفع السعر في غير الموسم إلى 4000 ريال كما هو حاصل هذه الأيام». وأضاف المهندس الزراعي أن «عدم وجود ثلاجات تخزين للطماطم يجعل المزارع غير مستفيد من زراعة الطماطم وبالتالي هناك عزوف كبير من المزارعين، حيث إنهم في الموسم لا يجنون تكاليف الزراعة نتيجة انخفاض الأسعار، وبالتالي فهم لا يملكون ثلاجات للتخزين، ما يجعل العمل بزراعة الطماطم غير مربح لهم».

وأكد المهندس الزراعي أن «زراعة محصول الطماطم شهدت تناقصا في كمية الإنتاج في السنوات الأخيرة نتيجة غياب استراتيجية حكومية لتنظيم الإنتاج في ظل قلة توفر المياه، وارتفاع أسعار المحروقات والمشتقات النفطية، والمبيدات الزراعية، وارتفاع تكاليف اليد العاملة، بالإضافة إلى عدم تخزين الطماطم أيام الموسم».

وتتم زراعة الطماطم في وادي الضباب جنوب غرب مدينة تعز، غير أن المحصول لا يغطي احتياج المدينة، ما يضطر التجار إلى جلب الطماطم من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين وأبرزها محافظة صعدة شمال اليمن، إذ يمتاز الطماطم الصعيدي بأنه أجود الأنواع على مستوى اليمن، كما يتم استيراده من مناطق أخرى كبريم ووادي وزران وغيرها. وبلغت مساحة زراعة الطماطم في اليمن في 2021، نحو 8,4 آلاف هكتار، بإنتاجية وصلت لقرابة 163 ألف طن، وفق كتاب الإحصاء الزراعي السنوي لوزارة الزراعة والري في صنعاء، فيما بلغ إنتاج اليمن من محصول الطماطم خلال العام 2022 نحو 172 ألفاً و830 طناً. وحسب بيانات الإحصاء الزراعي، يبلغ إجمالي إنتاج اليمن من الخضراوات سنوياً نحو 888 ألف طن.

صعوبات العمل اللائق في الأردن

قال المركز الأردني لحقوق العمل «بيت العمال» إن الأجور المتدنية تقف عائقاً أمام تحقيق شروط العمل اللائق في الأردن، فأكثر من ثلث العاملين في الأردن يتقاضون أجوراً تقل عن الحد الأدنى للأجور البالغ 260 ديناراً (366 دولاراً) أو تساويه، كما أن 36,8% من العاملين يعملون ساعات فعلية تتجاوز 49 ساعة أسبوعياً، وهو ما يزيد من الضغط على حقوق العمال ويؤثر سلباً على جودة حياتهم. وأشار المركز في تقريره السنوي بمناسبة اليوم العالمي للعمل اللائق الذي يحتفل به في 7 أكتوبر/ تشرين الأول من كل عام، بعنوان «تحديات مزمنة وحلول غائبة» إلى أن الفجوة بين أجور الرجال والنساء لا تزال عالية نسبياً، سواء في القطاع الخاص أو العام وتصل إلى 16% لصالح الذكور.

أخبار العالم

كوريا الجنوبية تعزز التعاون مع الفيليبين

تعهد رئيس كوريا الجنوبية يون سيوك-يول، الذي قام بزيارة إلى الفيليبين أمس، بتعزيز التعاون في سلاسل توريد المواد الخام الأساسية. وجاء ذلك خلال منتدى الأعمال الكوري - الفيليبيني الذي أقيم في فندق في العاصمة الفيليبينية مانيلا. وقال الرئيس الكوري إن هناك مجالاً كبيراً للتعاون بين البلدين في مجال سلاسل التوريد. وبعد محادثات القمة بين الرئيس الكوري ونظيره الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور، وقع البلدان على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في سلاسل توريد المواد الخام الأساسية من أجل مواصلة تعزيز التعاون، بما في ذلك استكشاف المعادن الرئيسية، وتطوير التكنولوجيا، والدعم المتبادل في حالة تعطل سلاسل توريد المواد الخام. وأكد الرئيس الكوري أهمية تعزيز التعاون في مجال البنية التحتية.

رقم قياسي للمركبات على جسر في الصين

شهد ميناء تشوهاي لجسر هونغ كونغ-تشوهاي-ماكاو أكثر من 20 ألف مركبة آتية ومغادرة يوم السبت الماضي، ما يعد رقماً قياسياً يومياً منذ افتتاح الجسر في عام 2018. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) أمس، يربط الجسر البالغ طوله 55 كيلومتراً، بين منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين ومدينة تشوهاي في مقاطعة قوانغدونغ جنوبي الصين، وهو أطول ممر لجسر ونفق عبر البحر في العالم. وقالت محطة التفتيش الحدودي للجسر إن 453 ألف راكب و93 ألف مركبة عبرت ميناء تشوهاي للجسر من يوم الثلاثاء الماضي إلى يوم السبت الماضي، وهي الأيام الخمسة الأولى من عطلة العيد الوطني المستمرة لمدة أسبوع واحد، بزيادة 34,33% و56,38% على التوالي على أساس سنوي.

اقتصاد الناس

دخلت إسرائيل الحرب باقتصاد قوي ومستقر، إلا أن عاماً من النفقات العسكرية الفلكية، وغياب الدعم الحكومي للاقتصاد، أدى إلى تدهور المؤشرات إلى مستوى غير مسبوق، ما يعيد كابوس ما بعد حرب 1973 الذي يعرف بـ«العقد الضائع»

«العقد الضائع» يطارد إسرائيل

عجز وتضخم وتصنيف منخفض... أزمات ما بعد 1973 تتكرر

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

مرت سنة كاملة من الحرب، وهي واحدة من أصعب السنوات التي عرفها الاقتصاد الإسرائيلي على الإطلاق. للمرة الأولى جرى تخفيض التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال بأكثر من مستوى، وتدهور الوضع الاقتصادي للأسر والشركات، وأصبح النمو سلبياً، وتضخم عجز الموازنة، وانخفضت الاستثمارات، وهوى قطاع التكنولوجيا الفائقة إلى مستوى عميق. ويقترب الإسرائيليون كثيراً مما يعرف بـ«العقد الضائع» بعد حرب عام 1973 ضد مصر وسورية، إذ إنه حتى إذا انتهت الحرب الحالية على مختلف الجبهات قريباً باتفاقات تضمن السلام لسنوات قادمة، فإن إسرائيل بحاجة إلى سنوات لإعادة مستوى المعيشة والتصنيف الائتماني إلى الحالة التي كانت عليها قبل الحرب.

في بداية الشهر الثالث عشر من الحرب، تُظهر الأرقام الاقتصادية أن حكومة بنيامين نتنياهو لم تفعل أي شيء تقريباً حتى اليوم لمحاربة الأزمة الحادة. ولم تتحرك لمنع نمو العجز الضخم في ميزانية الدولة، ولم تفعل أي شيء لوقف التباطؤ الاقتصادي، الذي يمكن أن يتجه نحو الركود وقد تدهور بالفعل إلى نمو سلبي لنصيب الفرد، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الأحَد. وأشار التقرير إلى أن إسرائيل تظل وحيدة تقريباً في العالم، حيث يرتفع التضخم ولا ينخفض، ما يجعل خفض أسعار الفائدة بعيد المنال، على الرغم من بدء العالم في خفض الفائدة بالفعل. إلى جانب الزيادة الكبيرة في النفقات الأمنية والتمويل المستمر لحوالي 80 ألف شخص جرى إجلاؤهم من منازلهم في الشمال والجنوب، والحاجة إلى تعويض الشركات وتمويل الأضرار الجسيمة الناجمة عن إطلاق المقاومة الفلسطينية وحزب الله في لبنان الصواريخ والطائرات بدون طيار، فإن زيادة الديون مؤكدة بما يفوق بكثير توقعات وزارة المالية التي تتحدث عن نسبة تدور حول 6,6% للعام الجاري 4% العام المقبل، كما أن التصنيف الائتماني لإسرائيل قد يتدهور أكثر في 2025، حتى أقل من مستوى بيرو وتايلاند وكازاخستان، الذي انخفضت إليه إسرائيل بالفعل بفعل أضرار الحرب.

ويرصد تقرير «يديعوت أحرونوت» ما حدث في مختلف مجالات الاقتصاد في إسرائيل خلال 365 يوماً من الحرب منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحتى اليوم.

تتجلى الأزمة الاقتصادية الحادة في إسرائيل، وفق وصف الصحيفة الإسرائيلية، في عجز الموازنة العام، الذي قفز سريعاً من معدل 1,5% فقط في سبتمبر/أيلول 2023 إلى قبل شهر من اندلاع الحرب إلى 8,4% في أغسطس/آب 2024، بما يعادل 168 مليار شيكل (حوالي 45 مليار دولار). ومن المتوقع أن يجبر الارتفاع المستمر في العجز الحكومة على تنفيذ إجراءات صعبة، تتمثل في زيادة الضرائب في موازنة 2025. القفزة في موازنة الإنفاق الحكومي انتقلت بالفعل من نحو 500 مليار شيكل (134 مليار دولار) إلى نحو 600 مليار شيكل (160 مليار دولار) خلال عام الحرب، حيث جرى اختراق موازنة 2024 وتحديدها مرتين إلى 586,5 مليار شيكل، ومن المتوقع تحديث آخر خلال الأسابيع المقبلة وفي عام 2024، من المتوقع أن تصل ميزانية الحرب إلى حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل، أي ضعف ما كانت عليه في عام 2022 وأعلى بنحو 2% عما كانت عليه في عام 2023 حتى اندلاع الحرب. وبحسب التقديرات، تصل تكلفة الحرب إلى حوالي 300 مليار شيكل (80,4 مليار دولار)، أي نصف ميزانية الدولة السنوية المخططة لعام 2025.

وسبق أن قدر بنك إسرائيل تكلفة الحرب في شهر مايو/أيار الماضي، قبل فترة طويلة من توسعها في جنوب لبنان في الأسابيع الأخيرة، بنحو 250 مليار شيكل (67 مليار دولار). وتتضمن التكلفة نفقات الحرب المباشرة وغير المباشرة، وتمويل استدعاء جنود الاحتياط، والذخيرة، وأضرار الصواريخ، وخسارة ما لا يقل عن 40 مليار شيكل من الضرائب بسبب الأضرار التي طاولت الأنشطة الاقتصادية المختلة. ويقدر ربع مليار شيكل (67 مليون دولار)، باستثناء تكلفة الذخيرة. وفي الأسبوع الماضي، خلال العدوان الذي شنه جيش الاحتلال على لبنان، قُدرت تكلفة يومين من القصف وحدهما بنحو 4 مليارات شيكل (1,07 مليار دولار). وتبلغ ميزانية الأمن السنوية المحدثة الآن نحو 99 مليار شيكل، ومن المتوقع زيادتها بقيمة لا تقل عن 30-20 مليار شيكل سنوياً في جميع السنوات القادمة. ومنذ اندلاع الحرب، حصلت إسرائيل على قروض بنحو 250 مليار شيكل، سواء من مؤسسات محلية أو أجنبية، ليصل إجمالي ديون إسرائيل إلى حوالي 1,3 تريليون شيكل (348,5 مليار دولار)، وسيتبعن على أحفاد أحفاد الجيل الحالي دفع هذه الديون.

عدم تحرك الحكومة لكبح الإنفاق ساهم في الضغوط المالية، حيث لم تقم، من بين أمور أخرى، بإلغاء أموال الائتلاف (الأحزاب المشكّلة للحكومة)، ولم تغلق المكاتب الحكومية غير الضرورية، ما ساهم في زيادة العجز ودين الدولة، وكان من بين الأسباب العوامل التي أدت إلى خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل. وبالنظر إلى النمو الاقتصادي فإنه كان قد سجل مستويات مرتفعة قبل الحرب عند 3% وكان معقولاً جداً، على الرغم من أن إمكانات النمو في إسرائيل أعلى من 5%، لكن النمو انحسر كثيراً إلى 0,7% في الربع الثاني من 2024، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزي المعدلة التي صدرت في سبتمبر/أيلول الماضي. وانهارت الاستثمارات في الأصول بنسبة 16,9%. عشية الحرب، بلغ معدل التضخم في إسرائيل 3,3%، وبعد هبوط التضخم السنوي الآن 3,6%، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في مؤشر سبتمبر/أيلول، الذي سينشر في 15 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وهذا يتناقض تماماً مع الانخفاض المستمر في التضخم في جميع بلدان العالم تقريباً، في حين انخفض في البلدان المتقدمة من الذروة التي بلغت ما بين 9% و12% إلى ما بين 2,5% و3,5%. وبعد أيام قليلة من تخفيض سعر الفائدة في العديد من البلدان، كما هو الحال بنسبة نصف نقطة مئوية (0,5%) دفعة واحدة في الولايات المتحدة، يؤدي التضخم المرتفع في إسرائيل والعجز الضخم في الميزانية وعدم استجابة الحكومة إلى إبقاء الفائدة عند مستوياتها المرتفعة. وبحسب محافظ بنك إسرائيل (المركزي)، من المستبعد خفض الفائدة حتى منتصف 2025 على الأقل. واليوم، يبلغ معدل البطالة حوالي 3,6% مقارنة بـ3% عشية الحرب. ومع ذلك، فإن معدل التوظيف في إسرائيل لا يزال منخفضاً جداً مقارنة بالعالم. وفقاً لبيانات بنك إسرائيل، كان معدل توظيف الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فما فوق 61,5% فقط في سبتمبر/أيلول 2023، وهو الآن يبلغ 60,9% فقط، وهو مستوى منخفض للغاية، وقد حذرت شركة التصنيف الائتماني من أن أرقام التوظيف المنخفضة هذه، إذا استمرت فإنها ستُعرّض الاقتصاد الإسرائيلي للخطر في السنوات القادمة.

تعاني صناعة التكنولوجيا الفائقة، التي تقود الاقتصاد الإسرائيلي وتنمو من أزمة حادة. ووفقاً لبيانات الجمعية الإسرائيلية للصناعات المتقدمة ومعهد الأبحاث والسياسات «رايتر إسرائيل»، حيث انخفض عدد المستثمرين الأجانب والإسرائيليين في عام الحرب بنسبة 30% مقارنة بالعام السابق. وتراجعت في التصنيف الدولي لاستخدام الذكاء الاصطناعي من المركز السابع إلى المركز التاسع. وقد واجه حوالي نصف شركات التكنولوجيا الفائقة صعوبة في جمع الأموال خلال. كما أن 45% من شركات إسرائيل ككل، خاصة في صناعة البناء والصناعات ذات الصلة، بما في ذلك أعمال السيراميك وتكييف الهواء والألومنيوم ومواد البناء، الصناعة الأكثر تضرراً بعد صناعة السياحة في العقارات. غياب حوالي 100 ألف عامل فلسطيني ماهر عن هذه الصناعة، والعمال الأجانب الذين جرى استقدامهم لا يشكلون سوى ربع هذا العدد، ومعظمهم غير محترفين، بحسب رئيس جمعية المقاولين رؤول سارجو، كما تسبب توقف استيراد مواد البناء من تركيا، في أسوأ أزمة عرفتها الصناعة منذ اندلاع الحرب. نظراً لانخفاض عدد عمليات البدء في البناء، وتردد المقاولين فيما إذا كانوا سيستمرون في بناء مشاريع مختلفة وكيفية الاستمرار فيها، والمزاج الصعب للمشترين المحتملين، يجري تعريف الوضع في الصناعة بأنه خطير للغاية. وبينما كانت أسعار العقارات قد انخفضت قبل الحرب، ارتفعت مرة أخرى في قطاع السياحة تكتذ خسارة بلغت 19,5 مليار شيكل (5,25 مليارات دولار) خلال سنة من العدوان على غزة وتداعياته في المنطقة، وفق ما ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية أخيراً. منذ بداية حرب السيوف الحديدية، أغلق حوالي 50 ألف شركة في إسرائيل وعدد سكان إسرائيل في النمو بمعدل حوالي 2% سنوياً، ووفقاً للخبراء فإن أزمة نقص الشقق سوف تتفاقم.

جندي احتياط يعمل في أوقات إجازته في مصنعه للأغذية بمستوطنة كريات شمونة بالشمال. 31 مارس 2024 (Getty)

ديون إسرائيل ترتفع إلى 348,5 مليار دولار في عام الحرب

البورصة تتخلف عن المسار العالمي

على الرغم من الحرب، ارتفعت المؤشرات الرئيسية في بورصة تل أبيب بمعدل 13% منذ ليلة رأس السنة في العام الماضي وحتى ليلة رأس السنة هذا العام، إلا أن هذه الزيادة أقل مما هي عليه في العديد من البورصات في العالم، عندما جرى تسجيل أرقام قياسية في الولايات المتحدة هذا العام. وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 27%، ومؤشر داكس الألماني بنسبة 23%، ومؤشر داو جونز بنسبة 21%، ومؤشر نيكاي الياباني بنسبة 20%. وهذا يعني أنه لن يكون من المفيد الاستثمار في بورصة تل أبيب، بل في بعض البورصات بالخارج. وارتفع مؤشر الخوف في إسرائيل بنسبة 25%، وهو رقم سلبي بالطبع، رغم أن مؤشر الخوف ارتفع بعد اندلاع الحرب مباشرة إلى ذروته بنسبة 100%. وقد خرجت مليارات الشواكل من سوق الأوراق المالية خلال الحرب، سواء من المستثمرين المحليين (حوالي 9 مليارات شيكل) أو من المستثمرين الأجانب (حوالي 7 مليارات شيكل) الذين يخشون الآن الاستثمار في العقارات والشركات في إسرائيل.

تهاوي التصنيف الائتماني وسط توسع الصراع

وأخيراً، من المستحيل عدم ذكر الرقم الاقتصادي الأكثر صعوبة على الإطلاق. وبسبب الحرب التي سبّبت أضراراً جسيمة للاقتصاد الإسرائيلي بأكمله، والخوف من أن إسرائيل لن تتمكن حتى من سداد جزء من ديونها في المستقبل، خفّضت شركات التصنيف الائتماني مستويات تصنيف إسرائيل. هذا إلى جانب التقارير الجادة التي أعربت فيها عن القلق من توسع الحرب في الشرق الأوسط. عشية الحرب، كانت تصنيفات إسرائيل هي الأعلى على الإطلاق، حيث جرى تصنيفها من جانب بعض الوكالات من بين الدول العشرين الأفضل والأكثر شهرة عالمياً. ثم اندلعت الحرب، وتراجعت وكالات التصنيف في البداية عن خفض التصنيف، ولكن في فبراير/شباط الماضي، حدث أول تخفيض على الإطلاق للتصنيف الائتماني لإسرائيل، إذ خفّضت «موديز» تصنيفها بمستوى واحد، ثم خفّضت التصنيف مجدداً، نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، بمستويين آخرين دفعة واحدة إلى «BAA1»، كما خفّضت «ستاندرد آند بورز»، أكبر شركة في العالم، تصنيف إسرائيل درجة واحدة لأول مرة في إبريل/ نيسان من هذا العام، ودرجة أخرى إضافية في الأسبوع الماضي إلى «A». وقبل بضعة أسابيع، خفّضت وكالة «فيتش» التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال إلى «A» أيضاً. وتشكّل التوقعات السلبية لوكالات التصنيف الائتماني تهديداً بخفض تصنيف إسرائيل مرة أخرى قريباً، إذا اتسعت الحرب أكثر، واستمر الحكومة في عدم اتخاذ الخطوات اللازمة لخفض عجز الموازنة وتحقيق استقرار الاقتصاد.

إسبرطة الشرق الأوسط

ولا يلوح في الأفق نهاية للصراع الذي تتسع جبهاته. وقال تامير هايمان، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق والمدير التنفيذي لمعهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، إنه بدون البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية «ستكون حرب لا نهاية لها»، مضيفاً لـ«وول ستريت جورنال» الأميركية، أمس: «بعد غزة، سنذهب إلى لبنان. بعد لبنان، نذهب إلى الضفة الغربية، وبعد الضفة الغربية، نذهب إلى إيران». بالنسبة للعديد من الإسرائيليين، فتح هذا واقعاً جديداً مرعباً. وتساءلت الصحيفة الأميركية «هل تصبح إسرائيل إسبرطة الشرق الأوسط؟»، في إشارة إلى مدينة إسبرطة اليونانية القديمة التي سيطرت عليها النزعة العسكرية، وخاضت حروباً طويلة مع جيرانها قبل الميلاد. وأشارت «وول ستريت جورنال» إلى أن الإسرائيليين اعتادوا على فرص العمل المتنامية التي أتاحتها فترات الهدوء، حيث أصبحت تل أبيب مركزاً عالمياً للتكنولوجيا، مع رواتب عالية، ومشهد مطاعم دولية، وشقق فاخرة في مبانٍ شاهقة الارتفاع، بينما واقع الحرب يرهق الجميع حالياً. وقالت ريفكا سالي بابنا، 28 عاماً، أمضت أكثر من 200 يوم في الاحتياط منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، قبل أن يجري استدعاؤها لمدة 20 يوماً أخرى بعد وقت قصير من بدء إسرائيل عدوانها المكثف على جنوب لبنان نهاية الشهر الماضي: «أنا منهكة حقاً، مثل الحذاء الذي ارتديته كثيراً». وأضافت «أفتقد حياتي». ويقدّر مسؤولو الأمن أن الجيش سيحتاج إلى القتال لمدة عام آخر على الأقل في قطاع غزة، وستحتاج القوات إلى التمركز هناك لسنوات قادمة. وقالت إسرائيل إن توغلها البري في لبنان يستهدف البنية التحتية لحزب الله على طول الحدود، وإن هذا التوغل محدود المدة، ولكن ليس هناك يقين حيال نجاح خططها، وسيكون هناك ضغوط على إسرائيل للبقاء حتى يمكن لعشرات الآلاف من الإسرائيليين العودة إلى منازلهم في الشمال بالقرب من الحدود مع لبنان.

وفي ظل هذا الاستنزاف يزداد الضغط على الاقتصاد. وفي حين يقول المسؤولون وبعض الخبراء إن اقتصاد إسرائيل قوي بما يكفي لامتصاص بعض الصدمات الآن، ومنهم نادين بودوت تراجتنبرج، نائبة محافظ بنك إسرائيل السابقة التي قالت إن لدى الاقتصاد «الكثير من المجال للمناورة»، لكن بالنسبة للإسرائيليين العاديين، فإن الحرب الحقت بهم بالفعل أضراراً مالية. فقد أمضى أفيشاي بن هاروتش، الذي كان يمتلك مطعماً عصرياً في تل أبيب يقدم المأكولات الباريسية، 220 يوماً من آخر 365 يوماً في الاحتياط. وأدرك بعد وقت قصير من بدء الحرب أنه لا توجد وسيلة له للاحتفاظ بمطعمه مفتوحاً.

عبء الحرب يفرض ضريبة اجتماعية باهظة

أكد بن هاروتش أن عبء الحرب يفرض ضريبة باهظة، موضحاً أنه فقد ستة من أصدقائه، بما في ذلك واحد انفجرت قنبلة على بعد أمتار قليلة منه، وهو يعرف خمسة آخرين انتحروا هذا العام. كما لجأ آخرون يعرفهم إلى المخدرات. وأضاف بن هاروتش، الذي جرى استدعاؤه بعد أيام إلى شمال فلسطين المحتلة للقتال في لبنان مع بدء التوغل البري: «أنا منهك للغاية».

إن الاستراتيجية الإسرائيلية الأكثر تشدداً سوف تصطدم بجمهور إسرائيلي منقسم، وفق «وول ستريت جورنال». فقد تحولت حركة الاحتجاج الجماهيري ضد خطط نتنياهو لإصلاح القضاء قبل السابع من أكتوبر 2023 إلى حركة تسعى إلى إنهاء الحرب في مقابل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين. وأشارت إلى أنهم يملأون شوارع تل أبيب كل ليلة سبت، فحقيقة أن أكثر من 100 شخص ما زالوا رهائن محتجزين هي جرح مفتوح في إسرائيل لن يلتئم بسرعة.

النص الكامل
على الموقع الإلكتروني

أعلى تكلفة للتأمين على الديون

بلغت تكلفة تأمين ديون إسرائيل ضد التخلف عن السداد أعلى مستوى لها في 12 عاماً، منتصف الأسبوع الماضي، وفق تقرير لمؤسسة «ستاندرد آند بورز غلوبال ماركت انتليجنس». وبلغ الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 67%، في حين بلغ العجز الحكومي 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي في أغسطس/آب الماضي، وهو ما يتجاوز كثيراً نسبة 6,6% التي حددتها وزارة المالية للعجز خلال هذا العام. وتراجعت تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو في عام 2024 من 3,4% إلى 1,6%.

رؤية

تَعِبنا

رشا أبو زكي

وكأنه كابوس بلا نهاية. خمس سنوات واللبنانيون يتلقون المصيبة تلو الأخرى. خمس سنوات مأساوية، وكل مأساة كانت توصف بـ«التاريخية». وها هو العدوان الإسرائيلي الذي تعاظم في سبتمبر/أيلول الماضي على لبنان، بكل المصائب بالموت والدمار والتشرد.

المصائب الكبرى بدأت في العام 2019 بأكبر عملية نهب قامت بها مافيا الأحزاب المسيطرة على البلد وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة والمصارف. صدمة انهيار الاقتصاد اللبناني كانت ضخمة، وقد وصفها البنك الدولي بأنها من بين أسوأ الأزمات الاقتصادية على مستوى العالم منذ العام 1850. سرقت المافيا أكثر من مليون مودع غالبيتهم من اللبنانيين. سرقت الودائع الصغيرة والمتوسطة طبعاً، تلك الكبيرة التي تعود إلى المافيا ذاتها وحاشيتها تم تهريبها وهي تقدر بمليارات الدولارات. آلاف اللبنانيين احتجزت ودائعهم الدولارية. جني عمرهم، وقررت المافيا إعادتها بالتقسيط المريح بالليرة اللبنانية المنهارة، لتصبح هذه الودائع بلا قيمة.

من كان يعتبر نفسه مستقراً مالياً، أصبح بنو. تحت ثقل الفقر. من كان يعتبر أنّ شيخوخته آمنة، أصبح بلا معين. من كان يعتبر أن بلده سيحتضن مشروعه مهما كان صغيراً، تردد حد وقف استثماره. وبالطبع تقاذفت أطراف العصابة الاتهامات، أبرزها ما أعلنته جمعية المصارف اللبنانية أن الحكومة بددت أكثر من 121 مليار دولار من أصل قرابة 124 مليار دولار كانت في شكل ودائع بالبنوك قبل تفجر الأزمة الاقتصادية في أواخر العام 2019 بسبب فساد الطبقة السياسية.

وبعد انكشاف عملية النهب الضخمة، انطلقت انتفاضة حرّكت الشارع اللبناني بغالبية أطيافه ضد المنظومة السياسية الفاسدة، إلا أنه تم قمع المتظاهرين والمعتصمين بقسوة، مع قتل عدد منهم، وقنص عيون بعضهم، وملاحقة آخرين وسجنهم، إلى حد ملاحقتهم من قبل الميليشيات بالهراوات في الشوارع، بموازاة إطلاق حملة ضخمة لتخوين المنتفضين وربطهم بأجندات خارجية واتهامهم بأنهم هم من تسببوا بالأزمة الاقتصادية لا العصابة التي تسيطر على عدد لا يستهان به من الأتباع، بعدما أفقرت هؤلاء، منذ انتهاء الحرب الأهلية وتحولت بخدماتها الممولة من المال العام بديلاً عن الدولة ومكتب توظيف رديفاً في المؤسسات العامة، ومصدر استقواء ونفوذ يستخدم الطائفة والمذهب والسلاح لتحويل كل تابع إلى حطبة في الاشتباكات والحروب الصغيرة منها والكبيرة.

وخلال هذه الأزمة القاسية التي دمرت بنية الاقتصاد اللبناني ورفعت التضخم والأسعار وحولت آلاف المواطنين إلى فقراء، جاءت إغلاقات كورونا، وكانت الصدمة الثانية الغريبة وغير المتوقعة للبنانيين المنكوبين بالعصابة والأزمة النقدية الكبرى. فقد الآلاف وظائفهم بعدما أغلقت المؤسسات بغالبيتها أبوابها، وعاش اللبنانيون المنهوبون رعب كورونا بجيوب فارغة.

وفوق المصيبتين، حدث في 4 أغسطس/آب 2020 ما لم يكن يخطر في مخيلة المواطنين ولو للحظة. عند الساعة السادسة وسبع دقائق، شهدت بيروت انفجاراً ضخماً كان مسرحه المرفأ، وقد وصف بأنه أحد أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ. دُمّرت أجزاء واسعة من العاصمة اللبنانية، وقُتل أكثر من 200 شخص، وجرح الآلاف. وتسبب «بيروتشيما» وفق تعبير البعض، بأضرار وخسائر اقتصادية راوحت بين 6,7 و8,1 مليارات دولار وفق إحصاءات البنك الدولي، ليزيد رصيد الخسائر وتتعمق الأزمة الاقتصادية والمعيشية في البلاد.

هكذا، دخل الاقتصاد ومعه اللبنانيون منذ العام 2020 حقبة عاصفة من الأزمات المركبة، فيما تنعم العصابة بثرواتها المتراكمة من صفقات الفساد وسرقة موارد البلد من أملاكه البحرية والنهرية، وصولاً إلى إدارة الاقتصاد الموازي الضخم الذي يحكم قبضته على كل شيء تقريباً، من مولدات الكهرباء الخاصة والمياه الموزعة للاستخدام المنزلي والإنترنت والمياه المعبأة وغيرها من الخدمات، مع العبث المستمر بكل المؤسسات الرسمية المسؤولة عن تقديم الخدمات للمواطنين. وذلك وسط تعطيل الجهاز القضائي، وشن حملات ضد القضاة الذين يحاولون القيام بواجباتهم البعيدة عن أهواء العصابة ومصالحها، بالتزامن مع تدخل سافر في التعيينات القضائية، جعل أعمدة العدالة في لبنان جزءاً من محاصصات أحزاب مكان مسؤوليها لا يجب أن يكون سوى خلف قضبان السجون.

وفي نهاية 2022، حلت أزمة التعطيل المؤسساتي، في ظل غياب رئيس للجمهورية منذ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2022.

وهو ثاني أطول شغور رئاسي في تاريخ لبنان (حتى اليوم)، بعد الشغور الذين استمر عامين ونصف العام، بين انتهاء ولاية الرئيس الأسبق ميشال سليمان في 25 مايو/ أيار 2014، وانتخابات الرئيس السابق ميشال عون في 31 أكتوبر 2016. فقد انتهت ولاية عون، واستبق الأخير رحيله بتوقيع مرسوم اعتبار حكومة الرئيس نجيب ميقاتي مستقيلة. ومنذ ذلك الحين، دخلت عملية انتخاب رئيس للجمهورية بازار الصراعات، فيما يعيش البلد بلا حكومة أصيلة قادرة على اتخاذ قرارات تنفيذية واسعة.

وبين مصيبة وأخرى، يغرق اللبنانيون في المتاعب، فيما أصبح بلدهم المنهوب مفلساً. الكهرباء أصبحت لا تزور البيوت إلا ساعتين يومياً بعد أقصى، فيما تركت الساحة لأصحاب المولدات التابعين بغالبيتهم للعصابة، والذين رفعوا أسعار التزود بالكهرباء إلى مستويات جهنمية لا تقل عن 100 دولار شهرياً، في بلد هبط فيه الحد الأدنى للأجر إلى 150 دولاراً، ليرتفع في فبراير/ شباط الماضي للقطاع العام ومايو/ أيار للقطاع الخاص إلى 18 مليون ليرة (400 دولار)، فيما بينت أبحاث «الدولية للمعلومات» أنّ أسرة لبنانية مؤلفة من أربعة أفراد، تعيش «عيشة متقشفة جداً»، تحتاج إلى 52 مليون ليرة شهرياً.

وفقدت العملة المحلية نحو 95% من قيمتها منذ العام 2019، بعدما كان الدولار يوازي 1500 ليرة لبنانية، وأصبح اليوم يحوم حول الـ 90 ألف ليرة، ما دفع التضخم ليتعدى الـ100% منذ عام 2021، وصولاً إلى 231,3% في عام 2023. فيما تصدّر لبنان قائمة البلدان الأكثر تأثراً بالتضخم الأسمي لأسعار المواد الغذائية في الربع الأول من عام 2023 (بنسبة 350% على أساس سنوي في إبريل/نيسان 2023)، بحسب أبحاث البنك الدولي.

وهذه الظروف القاهرة دفعت حوالى 425 ألف شخص للهجرة من لبنان بين عامي 2017 و2023، وكذا ارتفعت البطالة بين الشباب وفق منظمة العمل الدولية إلى 47,8%، في مقارنة مع متوسط 27% في العالم العربي.

وبالنتيجة، جاء لبنان في المرتبة الثانية عالمياً في التعاسة، بعد أفغانستان، وفقاً لمؤشر غالوب للسعادة العالمية للعام 2024.

أسواق المال الإسرائيلية تترقب أسعار الفائدة

لندن ـ **العربي الجديد**

تتجه أنظار أسواق المال في إسرائيل إلى اجتماع لجنة السياسة النقدية في بنك إسرائيل (المركزي)، غداً الأربعاء، لاتخاذ قرار بشأن أسعار الفائدة على الشيكل. وكان من المقرر أن يعقد البنك اجتماعه وفق نشرة الاجتماعات التي يصدرها مطلع كل عام، أمس الاثنين، إلا أنه أجّل الاجتماع يومين. وحالياً، تبلغ أسعار الفائدة 4,5%. وهي أعلى نسبة مسجلة منذ عام 2007، على الرغم من أنها أقل بمقدار 25 نقطة أساس (0,25%) عن النسبة التي كانت مسجلة حتى مطلع العام الجاري عند 4,75%. وتتخوّف الأوساط الاقتصادية من إقدام بنك إسرائيل على رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم وتمويل الحرب، عبر جذب المستثمرين إلى إصدارات الدين، بينما بدأت البنوك المركزية حول العالم بصدارة الفيدرالي الأميركي، رحلة خفض أسعار الفائدة بفعل تراجع التضخم في تلك الدول. وبلغ التضخم في إسرائيل 3,6% خلال أغسطس/آب الماضي، مسجلاً أعلى مستوى منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، بحسب بيانات مكتب الإحصاء الحكومي. ويضع بنك إسرائيل نسبة 3% هدفاً قصير ومتوسط المدى للتضخم.

وكان موقع «غلوبس» الاقتصادي الإسرائيلي قد ذكر في تقرير، أمس، أن «لجنة السياسة النقدية في بنك إسرائيل ستجتمع في وقت صعب لمناقشة الاقتصاد مع استمرار القتال، وارتفاع التضخم، وارتفاع التقلبات في الأسواق المالية، وخاصة سوق الصرف الأجنبي».

مكتب صرافة في تل أبيب، 25 سبتمبر/أيلول 2002 (Getty)

50 بنكاً في ألمانيا عرضة للخطر

امرأة تستخدم الصراف الآلي لأحد البنوك في برلين (Getty)

برلين ـ **العربي الجديد**

أجرت الهيئة الفيدرالية الألمانية للإشراف المالي اختبار محاكاة لأزمة اقتصادية، أظهر أن أكثر من 50 بنكاً صغيراً قد يفشل في الحفاظ على الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي الإلزامي حال وقوعها. وأوضحت الهيئة أن هذا العدد من البنوك التي واجهت صعوبات الاختبار يعادل قرابة ضعف العدد في الاختبار الذي أجري قبل عامين ولم يكن على نفس الدرجة من الصعوبة.

وقالت إن الاختبار تضمن 1200 مقرض يطلق عليهم «مؤسسات على درجة أقل من الأهمية»، وتبين منه أن رؤوس أموالها تتمتع بالمتانة رغم حالات الفشل التي تم رصدها. وذكر «رايموند رويسيلر» رئيس لجنة الرقابة المصرفية في الهيئة في تصريح لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أنه لا يوجد سبب للقلق بشأن القطاع المصرفي الألماني، لكن هذه النتائج تستوجب إحكام الرقابة على هذه المصارف، وتتوقع الحكومة الألمانية أن ينكمش اقتصاد البلاد بنسبة 0,2% العام الجاري، حسب ما ذكرت صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ»، الأحد الماضي، لتستبق تقديراً رسمياً من المقرر صدوره، الأربعاء، من دون أن تذكر كيفية حصولها على المعلومات. وسيقدم وزير الاقتصاد روبرت هابيك رسمياً التوقعات المحدثة. وكانت بلومبيرغ ذكرت في 30 سبتمبر/أيلول الماضي، نقلاً عن أشخاص مطلعين على الأمر، أن برلين ستراجع توقعاتها السابقة المرتبطة بتوسع الاقتصاد بنسبة 0,3% إلى ركود في أفضل الأحوال.

التوترات تزيد رهانات صعود أسعار النفط

نيويورك ـ **العربي الجديد**

واصلت أسعار النفط مسارها الصعودي أمس الاثنين، حيث تترقب السوق ما ستفعله إسرائيل بعد الهجوم الصاروخي الذي شنته عليها إيران الأسبوع الماضي، وذلك بعدما رفض الرئيس الأميركي جو بايدن توجيه ضربة لحقول النفط الإيرانية. وصعد خام برنت إلى نحو 80 دولاراً للبرميل، بعدما قفز إلى أعلى مستوى له منذ يناير/كانون الثاني 2023 الأسبوع الماضي، بينما بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي فوق 76,2 دولاراً للبرميل. وقال بايدن، يوم الجمعة الماضي، إنه لا يعرف متى سيأتي الرد الإسرائيلي، لكنه سيفكر «في بدائل أخرى غير ضرب حقول النفط». وأثار هجوم إيران على إسرائيل الذي جاء رداً على اغتيال جيش الاحتلال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت في 27 سبتمبر/أيلول، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو/ تموز، مخاوف بشأن حرب شاملة في الشرق الأوسط، ودفع إلى موجة من التحركات في سوق الخيارات، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. وعاد إنتاج النفط الإيراني إلى طاقته الكاملة تقريباً، وقد يكون عرضة للخطر مع تصاعد التوترات. وقال بيب جون رونغ، المحلل في شركة «آي جي أسيا» في سنغافورة، إن السوق «في لعبة انتظار الآن»، حيث ينتظر المتداولون الوضوح بشأن التطورات في الشرق الأوسط، مضيفاً أن أي ضربة للبنية التحتية للطاقة في إيران «قد تجعل أسعار خام برنت تتجه فوق مستوى 80 دولاراً للبرميل». وتواصل أسواق عقود خيارات النفط الاحتفاظ بتحيزها نحو خيارات الشراء السعودية، التي يستفيد منها المشترون عندما ترتفع العقود الآجلة. وكان مقياس التقلب الضمني لبرنت يقارب من أعلى مستوى له في ما يقرب من عام، في حين أضاف مدير الأموال المزيد من المراكز الشرائية الصافية لخام برنت. وتوقع بنك «غولدمان ساكس» الأميركي، في مذكرة له، أن يرتفع خام برنت إلى 90 دولاراً للبرميل إذا تعطلت إمدادات النفط الإيرانية. يأتي هذا في الوقت الذي رفعت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، سعر النفط الرئيسي للمشترين في آسيا بمقدار أكبر من المتوقع، في حين خفّضت في الوقت نفسه أسعار جميع الدرجات المصدرة إلى الأسواق الأميركية والأوروبية. ومن المقرر أن يعقد مسؤولو التخطيط الاقتصادي في الصين مؤتمراً صحافياً، اليوم الثلاثاء، لمناقشة حزمة من السياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وفقاً لإشعار من الحكومة يوم الأحد الماضي. وتتزايد التوقعات بين المحللين بأن تقوم بكين بتوسيع الإنفاق العام باعتباره جزءاً من حزمة التحفيز، ما قد يدفع أسعار النفط نحو مزيد من الصعود.

خام برنت قفز إلى نحو 80 دولارا للبرميل (فرانس برس)